اعتراضات الأزهري (ت٩٠٥هـ) على النحاة في منصوبات الأسماء في كتابه شرح التصريح

المدرّس المُساعد

ضرغام محمود أحمد

جامعة ديالى – كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة

الملخص:

يُعدُّ النحو عمود اللغة العربيّة ونبراسها الشامخ، وقد ازدادت العناية بهذا العلم بعد تقعيده من قبل المدرسة البصريّة وتابعها مدرسة الكوفة، وقد اشتهر العلماء فيما بعد، وقد ظهرت الاعتراضات والردود بين العُلماء في وقت مُبكّر، فكثرة الاعتراضات في المسائل النحويّة ممّا دفعني إلى دراسة ذلك عند الشيخ الأزهري (ت٩٠٥هـ) فقد استقرّ البحث على العنوان ((اعتراضات الأزهري (ت٩٠٥هـ) على النحاة في منصوبات الأسماء في كتابه شرح التصريح)) وقد قسّمته على مبحثين، فجاء الأول مُتضمّنًا الموضوعات الآتية: اسم (لا) النافية للجنس للمثنّى، وتعريف الظرف (حيث)، ونصب الاسم بعد واو المعيّة.

أمّا المبحث الثاني: الذي تضمّن الموضوعات الآتية: الحال بين الاشتقاق والجمود، وتقديم الحال على صاحبها، والعامل في الحال المؤكّدة لمضمون الجُملة، وحركة المُنادي في حال كونه مُضافًا، ثم ختمت البحث بذكر أهم النتائج والملحوظات التي توصّلت اليها هذه الدراسة.

والله الموفق

المبحث الأول

أولاً: اسم (لا) النافية للجنس المثنّى:

تدخل (لا) على النكرة فتنفيها نفيًا عامًّا، وتُسمّى (لا التبرئة) لأنّها تفيد تبرئة المُتكلّم للجنس وتنزيهه إيّاه عن الاتّصاف بالخبر. وتعمل عمل (إنّ) فتنصب الاسم وترفع الخبر[1]، ويقسم اسم (لا) على ثلاثة أقسام:

الأول: المُضاف نحو: لا صاحبَ برٍّ ممقوت.

الثاني: الشبيه بالمُضاف نحو: لا طالِعًا جَبَلاً طاهِرٌ، وحكمه النصب لفظًا.

الثالث: المفرد: وهو ما كان غير مُضاف ولا مشبه بالمُضاف، وحكمه أنّه يُبنى على ما يُنصب به من فتحة إن كان مُفردًا، نحو لا رَجُلَ في الدَّارِ.

أو جمع تكسير: نحو (لا رِجَالَ في الدَّارِ) أو على الكسرِ إن كان جَمعًا بألف أو تاء مزيدتين، نحو: (مُسلمَات) أمّا المُثنّى وجمع المُذكّر السالم فيُنيان على الياء، نحو: (لا مُسلمين لك ولا مُسلمين)[٢].ونقل الأزهري رأيًا للمُبرّد، إذ يقول: ((إنَّ المُبرّد ذهب إلى أنّ المُثنّى والمجموع على حدّه في باب (لا) مُعربان على أنّ التثنية والجمع عارضك للتضمين أو التركيب في عِلّة البناء)).

ولكن الأزهري ضعّف ذلك بقوله: ((ولو صحَّ ذلك لزمَ الإعراب في يزيدان ويا يزيدون ولا قائل به))[٣]، وهو ما قال به الموضح في المعنى[٤].لقد كان الخلاف في هذه المسألة ما بين سيبويه ومن تابعه وبين المبرّد.

فالخليل وسيبويه قد صرّحا بأنّ الأسماء المُثنّاة والمجموعة بالواو والنون تكون هي وما سبقها أي (لا) اسمًا واحدًا، وأضاف سيبويه قائلاً: ((والدليل على ذلك أنَّ العربّ تقول: (لا غُلامين عِندَكَ) وأثبتوا النون لأنَّ النون لا تُحذَفُ من الاسم الذي يجعل وما قبله وما بعده بمنزلة اسم واحد))[٥].

إلا أنَّ المُبرّد قد دافع عن رأيه وعارض الخليل وسيبويه، إذ قال: كان الخليل وسيبويه يزعمان أنّك إذا قُلتَ: (لا غُلامَينِ لَكَ) أنّ غُلامَين مع (لا) اسم واحد وثبت النون كما ثبت مع الألف واللام في تثنية ما لا ينصرف وجمعه، نحو: (هذا أحمران)، (هذان المُسلمَانِ) فالتنوين لا يثبت في واحد من الموضوعين في قوانين النون والتنوين، واعتلُّوا بما ذكرت لك، وليس القول عندي كذلك، لأنَّ الأسماء المُثنّاة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسمًا واحدًا ما لم يوجد ذلك كم لم يوجد المُضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسمٍ واحدٍ[٦].

وقد ذهب ابن السرّاج مذهب سيبويه في الموضوع التي تثبت فيها النون لا يثبت فيها التنوين بقوله: ((فإن ثبت المنفي بـ(لا) قلت: (لا غُلامَينِ لَكَ وَلا جَارَتَينِ) لا بُدَّ من إثبات النون في التثنية والجمع الذي هو الواو، والنون قد ثبتت في الموضوع التي لا تثبت فيها التنوين، بل قد يُثنّى بعض المبنيات بالألف والنون والياء والنون، نحو: (هذا الذي) تقول (هذان اللذان)))[٧].

وقد رَدَّ ابنُ عصفور على المُبرّدِ مُؤيّدًا إلى ما ذهب إليه سيبويه، حيث يقول: ((وهذا الذي ذهب إليه المبرّد باطل، أمّا قوله إنّه لم يوجد اسم مُثنّى مبنيًّا فباطل بدليل قولهم: (اثنان) في العدد، إذ لم يقصد به الإخبار بل مُجرّد العدد، وأمّا قوله: إنَّ المُثنّى والمجموع قد طال بالنون فباطل، لأنَّ بالنون فباطل، لأنَّ النون هُنا بمنزلة التنوين، فكما لا يطول الاسم بالتنوين فكذلك لا يطول بهذا النون، فالصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أنّه مبني، فإنَّ قيل فكيف قلت (مسلمين ولا مسلمين)،

والاسم في باب (لا) إنّما يُبنى على الفتح؟ فالجواب ما تقدّم من شبه المبني في هذا الباب المُعرب المنصوب فكما أنّ المنصوب المُثنّى بالياء فكذلك يكون بعد (لا)))[٨]، وتابع الرضي[٩]، والأشموني[١٠]، مذهب سيبويه.

تصرف الظرف (حيث):

الجملة الإسميّة أو الفعليّة وبنيت (حيث) لمُشابهتها الحروف في الافتقار، وقد ترد (حيث) للزمان[١١].وفي تصرّف (حيث) ذهب الموضح إلى أنّها خرجت عن الحد (أي المذكور في النظم) في نحو قوله تعالى: چ ئۇ ئۆ ئۆ ئۇ ئۇ چ[١٢]، فإنّها ليست على معنى (في) فانتصبت على أنّها مفعول به وناصبها فعل مُضارع تقديره يعلم محذوفًا؛ لأنّ اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعًا[١٣].

وقد فسّر الشيخ مراده في ذلك أي ليس المُرادُ أنَّ العلم واقع في ذلك المكان، وإنّما المُرادُ أنَّ الله يعلم نفس المكان المُستحق لوضع الرسالة، وأنَّ الفعل واقع عليها لا فيها[١٤].إلا أنَّ الشيخ قال: وفي جعل (حيث) مفعولاً به فيه نظر، لأنَّ هذا ضرب من التصرّف وإنَّ تصرف حيث نادر كما ذكر ابن مالك وإنّها لم تجيء فاعلاً ولا مفعولاً بها لا مُبتدأ، كما قال المُرادي[١٥].

لقد ورد في كلام النحويين أنّ هُناك من أسماء الزمان والمكان ما لم يتضمّن معنى (في) إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبرًا نحو: يوم الجمعة مبارك، ونحو: الدار لزيد، وكذلك ما نُصِبَ منها مفعولاً به، نحو بنيت الدار ولا يُسمّى ظرفًا[١٦]، ولكن نرى في تصرف (حيث) وإبقائها على الظرفيّة لم يكُن فيها إجماع من عند العُلماء.

فقد نصَّ المُبرّد على أنّ (حيث) لا تتصرّف[١٧].

ومن ذلك مجيؤها مجرورة بغير (من) من حروف الجر كـ(على) في قوله[١٨]:

سلام بني عمرو علي حيث هامكم جمال الندى والقنا والنسور

أمّا ابنُ مالك فقد جعل تصَرُّفها النادر وقوعها اسمًا لـ(إن) في قوله:

إنّ حَيْثُ استقَرَّ مِنْ أَنْتَ رَاعِيه حِمًى فِيهِ عِزّة وأَمانُ[١٩]

وقد رد هذا البيت بأنّ كون حيث اسمًا لـ(إن) فرعٌ من كونها مبتدأ، ولم يُسمع فيها ذلك البتّة[٢٠].أمّا أبو حيّان فقد ذهب إلى أنَّ (حيث) في الآية الكريمة باقية على الظرفيّة وأنّها لا تتصرّف، وذلك بتأويل اعلم بما يتعدّى إلى الظرف والمعنى الله ﷻ أنفذ حُكمًا حيث يجعل رسالته أي نافذ العلم في هذا الموضع[٢١] أي أنّه جنح إلى تأويل اعلم بمجرّد الوصف وإخراجه من بابه.

أمّا تصرّف إذ فقد ذهب ابن جنّي إلى أنّها قد وقعت فاعلاً نحو قولهم: (يَسُعُنِي حَيثُ يَسُعُكَ) فإنَّ الضمّةَ في حيث ضَمَّة بناء واقعة موقع الفاعل، فاللفظ واحد والتقدير مُختلف[٢٢].ويرى الرضي أنّها إذا أُضيفت إلى المُفرد يُعربه بعضهم وإنّ ظرفيّتها غالبة لازمة، كما في قول (أَمَا تَرَى حَيث سُهَيل طَالعًا) وهي هُنا مَفعول به[٢٣].وقد ذهب الأشموني أيضًا إلى أنّها في الكرية قد خرجت من الظرفيّة إلى المفعوليّة[٢٤].

أمّا الدماميني فإنّه قال: ((إن لو قيل أنّ المُراد يعلم الفضل الذي في محل الرسالة لم يبعد وفيه إبقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيّتها والمعنى: أنَّ الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات؛ لأنّه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والصلاحيّة للإرسال...))[٢٥].وممّا تقدّم يبدو أنّ القائلين بالتصرّف قد تمسّكوا بالدليل النقلي المُتمثّل في الغالب بنصوص من القرآن الكريم، أمّا القائلون بعدم التصرّف فقد لجأوا إلى تأويل هذه النصوص على غير ظاهرها أو تقدير ما يُمكن تقديره إبقاءًا لحيث على الظرفيّة.

يرى الباحث أنّ تصرّف (حيث) وارد من خلال النصوص التي مرّت بنا وبما أنّ تصرّف حيث يتجدّد بالسماع والاستعمال فيُمكن القول أنّ تصرّف حيث أمرٌ غالبة فيها وليس مُطلقًا.

ثالثًا: نصب الاسم بعد واو المعيّة:

((من المعروف أنّ الاسم بعد واو المعيّة التي بمعنى (مع) يُسمّى مفعولاً معه، وتكون هذه الواو مسبوقة بجملة ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو: سِرتُ وَالنَ ِيلَ وَأَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ))[٢٦]، وللاسم بعد واو المعيّة حالات:منها وجوب النصب على أنّه مفعول معه وذلك نحو: ما لك وزيدًا، لامتناع العطف من جهة الصناعة النحويّة، وقد نقل الشيخ أنّ الكسائي أجاز في الاسم (زيدًا) الجر وأنّ الموضّح في الحواشي قد تبعه، وبه قال لا على العطف بل على إظهار الجار لتقديم ذكره، وقد ضعف الشيخ ذلك بقوله: ((وفيه نظر لأنّ الجار في الأمر العام المُطّرد إذا حذف زال عمله))[٢٧].

من خلال البحث ان النحويين اختلفوا في هذا الاسم هل هو منصوب على المعيّة أم على غير المعيّة، ومن خلال ما نقله الشيخ من رأي وإنكاره لهذا الرأي أن الاسم قد يحتمل الجر، ولذلك كان لا بُدّ أن نُبيّن حُكم الجر ومدى صِحَّته قبل أن نُبيّن حُكم النصب فالذي يخص مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجر قد انقسم النحاة إلى مذهبين:

الأوّل: مذهب البصريين: وهو أنّه لا يجوز الجر بدون إعادة حرف الجر.

وذلك قد بيّنه سيبويه، حيث يقول: بأنّه قبيح أن تقول مررت بك وزيد، بل لا بد أن يُقال: مررت بك وبزيد، ولا يحسن القول أيضًا إذا أكّد الضمير نحو مررت بك أنت وزيد ولكنّه أجاز ذلك في الشعر وأنشد[٢٨]:

فاليوم قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فاذْهَبْ فما بك والأيّامِ من عَجَبِ

والشاهد فيه: عطف (الأيام) على الكاف دون إعادة حرف الجر.

أمّا الثاني: مذهب الكوفيين: فقد جازوا ذلك في اختيار الكلام وفي النظم قياسًا على الضمير المنصوب[٢٩].

فنرى ثعلبًا قد جوّز العطف بغير إعادة الجر وأجازه مُطلقًا دون قيد، فقال: ((ويُقال: مالي وزيد وزيدًا، ولا رفع وكلام العرب: ما لي والباطل))[٣٠]، وقد تابعهم أبو حيّان بأنّ ما ذهب إليه أهل البصرة غير صحيح، بل صحيح مذهب الكوفيين[٣١]، وكذلك ابن عقيل لورود السماع به نثرًا ونظمًا[٣٢]. وأرى أنّ ما ذهب إليه البصريون هو الأكثر والأشهر والأفصح، وما ورد منه في القرآن الكريم منها قوله ﷻ: چبد ئائائه ئەچ[٣٣]. وهذا فيما يخص الجر وبعد أن بيّنا أنّه لا يجوز الجر في (مَا لَكَ وَزَيدًا) فإنّ الاسم يكون منصوبًا، ولكن اختلف النحويون في نصب الاسم وهو إمّا منصوب على المعيّة، أو منصوب بتقدير كان مُضمرة قبل الجار، والتقدير: (ما كان لك زيدًا)[٣٤]. وإنّ الاسم منصوب بمصدر لابس منويًّا بعد الواو فالتقدير: (مالَكَ وَمُلابَسَتَكَ زَيدًا)[٣٥].

ويبدو أنّ التكلّف في هذه التقديرات سببها عدم تقدّم فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه، وإنّهم مجدوا في (ما) الاستفهاميّة ما يشتد طلبها للفعل فراحوا يقدرون عاملاً بعدها[٣٦]، وأرى – والله أعلم – أنّ هذه التقديرات فيها ضرب من التكلّف، وكما قيل فإنّ إضمار المصدر سوف يخرج المنصوب من كونه مفعولاً معه إلى كونه مفعولاً به، فعليه إنّ زيدًا منصوب على المعيّة[٣٧].

المبحث الثاني

١. الحال بين الاشتقاق والجمود:

من المعلوم أنّ الحال وصف منصوب فضلة يُبيّن هيئة ما قبله من فاعل أو مفعول به أولهما معًا، فالأول نحو: جئت راكبًا، والثاني ضربته مكتوفًا[٣٨].ويشترط في الحال عدّة أمور، منها:

أن تكون مُشتقّة (لا جامدة) وقد تقع جامدة مؤوّلة له بالمُشتق في ثلاث مسائل:

١. أن تدُلَّ على تشبيه، نحو: (كَرَّ عَلَيَّ أَسَد) أي كشجاع الأسد.

٢. أن تدُلَّ على ترتيب، نحو: (أدخُلُوا رَجُلاً رَجُلاً).

٣. أن تدُلَّ على مُفاعَلَةٍ، نحو: (كَلَّمتُهُ فَاه إلى فيَّ)[٣٩].

لكن الشيخ لم يُوافق على هذا المثال، إذ يقول: ((وهذا المثال لا يُقاس عليه؛ لأنَّ فيه إيقاع جامد موقع مُشتق ومعرفة موقع نكرة ومركّب موقع مفرد والوارد منه قليل))[٤٠].إنّ الاعتراض الذي قاله الشيخ كان بعد أن ذكر أهَمَّ وأبرز الآراء التي قيلت بشأن هذا التركيب وهي أنّ سيبويه ذهب إلى أنّ (فاه) منصوب على الحال لكونه واقع موقع مشافهًا وقد تبعه الموضح في ذلك، وإنَّ أبا علي الفارسي زعم أنَّ (فاه) حال نائبة مناب جاعل ثم حذف وصار العامل كلمته، وعن السيرافي أنّ الاسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، والأصل: (كلّمته مُشافهةً) فوضع (فاه) موضع المُشافهة ومشافهة موضع مشافهًا، وعن الأخفش أنَّ (فاه) انتصبت بحذف حرف الجر، أي (مِن فِيهِ إلى فِيَّ) أما الكوفيّون فيقولون: "إنَّ الأصل (جاعلاً) فاه إلى فيَّ فهو مفعول به"[٤١].ويبدو أنَّ الشيخ كان من ضمن المانعين لهذا التركيب، لأنَّ هذا التركيب في عُرفِ النحاة مورده السماع، وبهذا لم يكُن أن يُقاس عليه[٤٢]، وهو ما ذهب إليه أكثر النحويين.إلا أنَّ هُناك من خالفهم وهو هشام الكوفي الذي أجاز القياس على ذلك فيُقال: "ماشَيتُهُ قَدَمُهُ إلى قَدَمِي وكَافَحتُهُ وَجهُهُ إلى وَجهِي.... الخ"[٤٣].

ثانيًا: تقديم الحال على صاحبها:

يحتاج الحال إلى عامل، وهو ما تقدّم عليها من فعل أو شبيهه أو معناه وإلى صاحب حال، وهو ما كانت الحال وصفًا له في المعنى، والحال مع صاحبها يكون واجب التأخير وذلك في مواضع، منها:إذا كان الحال محصورًا بإلا، نحو قوله تعالى: چ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ[٤٤]، فچ چ چ، حالان من المُرسلين.

أو إذا كان صاحب الحال مجرورًا بحرف جر غير زائد، نحو: (مَرَرتُ بِهِندٍ جَالِسَةً) [٤٥]، وقد ذكر الموضح أنَّ هُناك من خالف في هذه المسألة كالفارسي وابن جنّي وابن كيسان وأجازوا التقديم، وابن الناظم قد تبهم واستدل بقوله تعالى: چ ۀ ہ ہ ہ چ[٤٦]، وكقول الشاعر:

سَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بُعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْراكُمُ، حَتَّى كَأَنَّكُم عِنْدِي

لكنّه أنكر ذلك، وقال: ((إنَّ البيت ضرورة، وإن چ ہچ حال من الكاف في أرسلناك وإن التاء للمُبالغة لا للتأنيث وإن كانت چہ چ حال من الناس فيلزمه تقديم الحال المحصورة وتعدّي أرسل باللام والأوّل مُمتنع والثاني خلاف الأكثر))[٤٧]، إلا أنَّ الشيخ لم يُوافق في ذلك، حيث يقول: ((تقديم المحصور بـ(إلا) ليس ممتنعًا عند

الجميع، كيف وقد قال الموضح في باب الفاعل في المحصور بـ(إلا): وأجاز البصريون والكسائي... تقديمه على الفاعل، وأي فرق بين الحال والمفعول؛ لأن الاقتران بـ(إلا) يدل على المقصود، ويدفع الثاني بأن مخالفة الأكثر لا تضر، فإن تعدي (أرسل) باللام كثير، فصيح، واقع في التنزيل كقوله تعالى: چ ثى ثي جح چ[٤٨]))[٤٩].لقد كانت حُجّة من منع تقديم الحال المجرور بحرف الجر الأصلي وكما بيّنها الشيخ بأن تعلّق العامل بالحال ثانٍ لتعلّقه بصاحبه، فحقّه إذا تعدّى لصاحبه بواسطة أن يتعدّى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدّى بحرف واحد إلى شيئين فجعلوا عوضًا عن الاشتراك في الواسطة التزام التأخير[٥٠].ومع هذا فإنّي لا أوافق لما ذهب إليه الشيخ، وأرى أنّه من الأحسن الأخذ بالرأي القائل بجواز تقديمها، بدليل ما علّله المُجيزون "بأنّ هذا المجرور معمول فعل لفظي فيجوز التصرّف في حاله بالتقديم والتأخير كما يجوز ذلك في سائر أحوال الأفعال"[٥١]، وكما في الآية السابقة، ومن أيضًا قوله ﷻ: چ چ چ چ چچ[٥٢]، ولا شكّ أنّ مُحاكاة القُرآن في هذه الصيغة وفي جميع الصيغ الواردة به جائزة بليغة فلا ينبغي رفضها.وكذلك بدليل ما ذكر ابن مالك من جواز التقديم من أنّ المجرور بحرف مفعول به في المعنى فلا يمتنع تقديم حالة عليه، كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به[٥٣].

أمّا ما يخُصُّ البيت فلا داعي للضرورة، فقد جاء منه مسموعًا في أشعار العرب الموثوق بعربيّتهم، فمن ذلك ما أنشده يعقوب:

فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ تَذْهَبُوا فِرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ[٥٤]

وكذلك قول الآخر:

لَئِنْ كانَ يَرْدُ الْمَاءِ هَيْمانَ حادِيًا إليَّ حبِيبًا، إنَّها لَحَبِيبُ[٥٥]

ومنه:

إذا الْمَرءُ أَعيَتْهُ المُرُوءَةُ ناشئاً فَمَطْلَبُها كَهْلاً عَلَيْهِ شَدِيدُ[٥٦]

ثالثًا: العامل في الحال المؤكّدة لمضمون الجُملة:

تنقسم الحال على قسمين حال مؤسّسة وهي التي لا يُستفاد من دون ذكرها، نحو: جَاءَ خَالِدُ رَاكِبًا، وإلى حال مؤكّدة، وهي التي يُستفاد معناها من دون ذكرها، وإنّما يؤتى بها للتوكيد، وهي على ثلاثة أقسام:أمّا المؤكّدة لعاملها لفظًا ومعنى نحو قوله ﷻ: چ ثى ثي جح چ [٥٧]، أو مؤكّدة لعاملها فقط، نحو: تبسّم ضاحكًا، وأمّا حال مؤكّدة لتوكيد صاحبها، نحو قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ چ [٥٨]. وأمّا حال مؤكّدة لمضمون جُملة قبلها، واشترط النحاة أن تكون معقودة بين

اسمين معرفتين جامدين، وذلك نحو: (زيدٌ أبوك عطوفًا) [٥٩].ولقد اختلف النحويون في ناصب الحال في هذه الجملة، فقال الموضح: إنّ هذه الحال معمولة لمحذوف وجوبًا تقديره (أحقه) [٦٠].ذكر الشيخ رأيين أوله نسبه إلى الزجّاج، وهو: ((إنّ العامل في هذه الحال هو الخبر لتأوّله بمُسمّى، أمّا الثاني إلى ابن خروف وهو أنّ العامل هو المبتدأ لتضمّنه معنى انتبه. وقال إنّ كلا القولين ضعيف وذلك لاستلزام الأوّل المجاز، والثاني يؤدّي إلى جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجُملة)) [٦١]. وهو ما سبق أن قال به ابن الناظم [٦٢]، والرضي [٦٣].

من الطبيعي أن تكثر الآراء في ناصب هذا الحال لأنّه لم يكُن في الجُملة ما يعمل النصب من فعل أو شبهه أو لفظ تضمّن معناه دون حروفه، ولالتزام النحويين من أنّه لا بُدَّ لكل معمول من عامل يعمل فيه ترتّب على ذلك أن كان للنحويين في هذه المسألة عِدَّة مذاهب، فالذي قاله الموضّح هو مذهب سيبويه، وقد صرّح به في نحو: هو زيد معروفًا، اذ قال سيبويه: ((وذلك أنك ذكرت للمخاطَب إنسانا كان يجهله أو ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: أثبتُه أو الزَمْه معروفا، فصار المعروف حالا، كما كان المنطلق حالا حين قلت: هذا زيد منطلقًا)) [٦٤]. وتابع كثير من النحويين سيبويه في ذلك، إلا أنّهم فصلوا في تقدير العامل، فقالوا: ((إن كان المُخبر عنه غير (أنا) تقول: أحقه أو اعرفه، وإن كان (أنا) قدر أحق أو اعرفني)) [٦٥]. ولكن نرى الرضي أنكر هذا الرأي إذ يقول: ((بأنّ كون العامل المُقدّر (أعرفه) يُخلُّ بالمعنى المقصود من الإتيان بالحال هُنا، بل لا معنى للكلام حينئذ إذ لا معنى لقولك: تيقنت الأب وعرفته في حال كونه عطوفًا إن أراد يهني (سيبويه) أنّ المعنى أعلمه عطوفًا فهو مفعول ثان لا حال)) [٦٦].

أمّا الذي نسب إلى الزجّاج فقد رُدَّ أيضًا بقولهم: ((إنّ هذا لا يظهر في كل مثال، وإنّما يظهر إذا كان الخبر علمًا كـ(زيد) وفي نحو (هو زيد معرّفًا))) [٦٧]. أمّا القول الثالث وهو الذي قال به ابن خروف [٦٨]، وكذلك ابن جنّي [٦٩]. وقد رَدَّهُ الرضي أيضًا بقوله: ((بأنَّ ذلك بعيد، لأنَّ عمل المُضمر والعلم في أنا زيد وزيد أبوك مما لم يثبت نظيره في شيء في كلامهم)) [٧٠].

ويقول ابن عقيل: إنّ ذلك ((بعيد لأنَّ الذي ضمن معنى التنبيه الحروف لا الأسماء)) [٧١]. وزيادة على هذه الآراء هناك رأي آخر لم يذكره الموضح ولا الشارح وهو (إنَّ العامل في هذه الحال هو معنى الجُملة المُتقدّمة على الحال)، وممن قال بذلك ابن بابشاذ [٧٢]. ورجّحه الرضي بعد أن ذكر أنّه مذهب ابن مالك وهو أن

تكون الحال في نحو زَيدٌ أبُوكَ عَطُوفًا، قوله تعالى: چ گ گ گچ[٧٣]. وقد انتصب بمعنى الفعل المُتحَصّل من إسناد المبتدأ إلى الخبر في الجملة المُتقدّمة عليها.

إذ يقول الرضي: "كأنّه قال يعطف عليك أبوك عَطفًا، ويرحم مرحومًا وحق ذلك مُصدّقًا وذلك لأنّ الجُملة وإن كان جزءاها جامدين جمودًا محضًا فلا شكَّ أنَّه يحصل من إسناد أحد جُزأيها إلى الآخر معنى من معاني الفعل، ألا ترى أنّ معنى (أنَا زَيدٌ كَائِنٌ زَيدٌ) [٧٤]. وهذه هي جُلّ الآراء التي قيلت في هذه المسألة، وأرى أنّ ما ذهب إليه سيبويه والذين تبعوه هو أصَحُّ الآراء، وكما قال الشيخ خالد: إنّ العامل محذوف وجوابًا لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظة[٧٥]، إضافة إلى أنَّ هذه الجُملة هي كالعوض عن المحذوف ولا يجمع بين العوض والعوض عنه[٧٦].

رابعًا: حركة المُنادى في حال كونه مُضافًا:

من المعروف أنّ المُنادى عند النحاةِ ((هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدعو) أو (أنادي) إمّا لفظًا أو تقديرًا، ويقسم على قسمين: مُنادى بُنِيَ على ما كان يُرفَعُ به، هذا إذا كان مُفردًا أو نكرة مقصودة نحو (يا زَيدُ، يا رَجُلُ) أو مُنادى منصوب إذا كان مُضافًا أو مُشبّهًا به نحو: (يَا غُلامَ زَيدٍ، يَا طَالِعًا جَبَلاً) أمّا إذا كرر المُنادى حال كونه مُضافًا كقول عبد الله بن رواحة الأنصاري ﷺ[٧٧]:

أيا سعدُ سعدَ الأوس كن أنت ناصرًا ويا سعدُ سعدَ الخزرجين الغطارف

فإنّ (سعد) الثاني يكون واجب النصب، أمّا (سعد) الأول فإنّه جاز فيه الوجهان الضم والفتح، فإذا ضمّ الأول والثاني يكون إمّا عطف بيان أو بدل أو منادى ثان أو مفعول بإضمار (أعني) أمّا إذا فتح الأول، فاختلفوا في توجيه وتخريج الفتح كما اختلفوا في اختيار الوجه الأمثل، فذهبوا فيه مذاهب عديدة.

فذكر الموضح منها: مذهب سيبويه وهو أنّ الأول مُضاف لما بعد الثاني والثاني مقحم بينهما))[٧٨]. قال سيبويه: ((باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة، ويكون الأول بمنزلة الآخر وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمرٍو... أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبا، فلما كرروا الاسمَ توكيدا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا))[٧٩].لكن الشيخ اعترض على ذلك بقوله: ((إنّه مبني على اقتحام الأسماء وأكثرهم يأباه، وعلى جوازه ففيه فصل بين المُتضايقين وهُما كالشيء الواحد، وكان يلزم أن يُنَوَّنَ الثاني لعدم إضافته))[٨٠]، وأرى أنّ اعتراض الشيخ لم يَكُنْ دقيقًا لأمرين،

١. لأنّنا نرى الخليل يقول: (يا تيم تيم عدي) بقولهم: (لا أبا لك) وذلك أنّ الأب مُضاف إلى الكاف غير ذي شك بدليل نصب الأب بالألف... ثم أقحمت اللام فلم يكُنْ لها تأثير في خفض الكاف إلا تأكيد معنى الإضافة[٨١].

٢. أنّ بعضهم قال إنّ الفصل هنا يغتفر لاتّحاد الاسمين لفظًا ومعنى وكذلك إنّ عدم تنوين الثاني على هذا الوجه والذي قبله لمُشاكلة ما قبله المؤكّد به[٨٢].

والمذهب الثاني: مذهب المُبرّد: أنَّ الأول مُضاف لما حذف مماثل أضيف إليه الثاني[٨٣]، أي (يا سعد الأوس) فحذف الأول لدلالة الثاني عليه. وذكر الشيخ أنّ هذا نظير ما ذهب إليه في نحو: (قطع الله يد ورجل من قالها)، وقال الشيخ: إنَّ هذا قليل في كلام العرب والكثير العكس[٨٤]. ونرى اعتراض الشيخ قد قاله قبله ابن عصفور معلله بأمرين:

الأول: أنّ ما قاله المبرّد ليس بصحيح، لأنّ المضاف إليه إذا حذف عاد التنوين، نحو قولك: أعطيته بعض الدراهم، فإذا حذفت قلت: بعضًا.

والأمر الثاني: أنَّ مذهب المبرّد على غير طريقة الحذف، لأنّه لا يحذف الأول لدلالة الثاني عليه، وإنّما يحذف لدلالة الأول عليه[٨٥].

وأرى أنّ هذا الاعتراض في محله، لأنّ إمام النحاة سيبويه في (قطع الله يد ورجل من قالها) ذهب إلى أنّ الأصل في حذف المضاف إليه من الثاني (أي) الرجل لدلالة الأول[٨٦].

المذهب الثالث: ونسبة الموضح إلى الفرّاء وهو أنّ الاسمين الأول والثاني مُضافان للمذكور ولا حذف ولا أقام[٨٧].

خاتمة البحث

من خلال هذه الدراسة العلميّة توصّلت إلى أهمِّ النتائج والملحوظات التي يُمكن أن نذكرها على النحو الآتي:

١. امتاز الشيخ الأزهري بأسلوب علمي دقيق مبني على الأسس العلميّة الدقيقة.

٢. مزج الشيخ الأزهري بين آراء المدرستين البصريّة والكوفيّة في دراسة المسائل النحويّة بما يراه مُناسبًا ودقيقًا في كشف الدلائل النحويّة.

٣. عمل الأزهري على توضيح المُصطلحات النحويّة في شرح التصريح، إذ قام بشرح الحدود النحويّة وعمل على عرض المسائل النحويّة ثم بيّن ردوده واعتراضاته على العلماء، إذا لمس الأخطاء عندهم ثم عمل على ترجيح النحوي، وذكر الحجج الذي يُسهم في تقوية كلامه.

٤. ذكر الأزهري بما اختلف به النحاة في كثير من المسائل النحويّة، ولا سيما في موضوع (نصب الاسم بعد واو المعيّة) وغيره.
٥. نلحظ أنّ الأزهري قد اعتمده على الآراء النحويّة (الأشهر والأفصح والأكثر) الاستعمال وعلى القياس والسماع.
٦. نلحظ أنّ الشيخ الأزهري لم يعتمد القليل والنادر والشاذ الذي ورد على ألسنة الناس.
٧. نلحظه يذكر الاعتراضات على العلماء، ثم يذكر التصويبات ذاكرًا الترجيحات والدلائل والبراهين لتقوية كلامه، فعنده سيبويه إمام النحاة، إذ استعمله حُجّة ودليلاً قاطعًا لكلامه وكذلك الخليل بن أحمد.
٨. أمّا طريقته في شرح المعنى قد اعتمد مادّته عند العُلماء الذين أبدى رأيه في كل مسألة من المسائل النحويّة مُرجّحًا فيها بين آراء العُلماء ذاكرًا التعليلات النحويّة في كتابه شرح التصريح.

ثبت المصادر

بعد القرآن الكريم

١. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزبيدي (ت٨٠٣هـ) تحقيق: طارق الجنابي، مكتبة النهضة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧م.
٢. ارتشاف الضرب في لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي (ت٧٥٤هـ) تحقيق: د. مصطفى أحمد النحّاس، مطبعة المدني، ط١، ١٩٨٧م.
٣. الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي جلال الدين عبد الرحمن (ت٩١١هـ) دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٣م.
٤. الأصول في النحو، لابن السرّاج (ت٣١٦هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٥. الأمالي الشجريّة، لابن الشجري (ت٥٤٢هـ) دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجاريّة الكبرى، مصر، ط٤، ١٩٦١م.
٧. أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، لابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت٧١٦هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، ط٦، ١٩٨٠م.
٨. الإيضاح في شرح المفصّل، لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) تحقيق: د. موسى بنّاي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.
٩. البحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسي، مطابع النصر الحديثة، السعوديّة، (د.ط).

١٠. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (ت٦٢٧هـ) تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م، (د.ط).

١١. حاشية الأميري على مغني اللبيب، للشيخ محمد الأمير (ت١٢٣٢هـ) دار إحياء الكتب المصريّة، عيسى البابي الحلبي.

١٢. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، للشيخ محمد الخضري (١٢٧٨هـ) صححه يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٥م.

١٣. حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك للصبّان، أبو العرفان محمد بن علي الصبّان (ت١٢٠٦هـ) دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي، (د.ط) (د.ت).

١٤. حاشية ياسين العليمي على شرح التصريح، ياسين زين الدين الحمصي (ت١٠١٦هـ) مطبوع بهامش شرح التصريح، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، (د.ط) (د.ت).

١٥. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القاهر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٢هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

١٦. الخصائص، لابن جنّي أبو عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ) تحقيق: د. محمد على النجّار، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، ط٤، ١٩٩٠م.

١٧. شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العتلجي (ت٧٦٩هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، مطبعة منير، بغداد.

١٨. شرح ابن الناظم، بيروت، منشورات ناصر خسرو، المكتبة العثمانيّة، ١٣١٢هـ.

١٩. شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، للأشموني أبو الحسن علي نور الدين بن محمد (ت٩٢٩هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م.

٢٠. شرح التصريح على التوضيح، للأزهري (ت٩٠٥هـ) دار إحياء المكتبة العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (د.ط) (د.ت).

٢١. شرح جمل الزجّاجي، لابن عصفور الإشبيلي علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ) تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٢م.

٢٢. شرح الرضي على الكافية، للاستراباذي محمد بن الحسن (ت٧٨٧هـ) دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٥م.

٢٣. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري (ت٧١٦هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٤٨م.

٢٤. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريري، دار المأمون للتراث، ١٩٨٢م.

٢٥. شرح المفصّل لابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين بن علي (ت٦٤٣\هـ) المطبعة المنيريّة بمصر، (د.ت).

٢٦. شرح المقدّمة المحسبة، لابن قتيبة أبو محمد عبد الله (ت٢٧٦هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م.

٢٧. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي محمد بن عيسى (ت٧٧٠هـ) تحقيق: الشريف عبد الله الحسيني البوكاني، بيروت، ١٩٨٦م.

٢٨. الشعر والشعراء، لابن قتيبة أبو محمد عبد الله (ت٢٧٦هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف مصر، ١٩٦٦م.

٢٩. الكتاب، سيبويه أبو بشير عمر بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) بولاق، ١٣١٦- ١٣١٧هـ.

٣٠. مجالس ثعلب، ثعلب أبو العبّاس أحمد بن يحيى بن عيسى (ت٢٩١هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ١٩٦٠م.

٣١. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار المدني للطباعة والنشر، جدّة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٣٢. المطالع السعيدة في شرح الفريدة، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق: نبهان ياسين حسين، دار الرسالة، بغداد، ١٩٧٧م.

٣٣. معجم الشواهد العربيّة، عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، مصر، ١٩٧٢م.

٣٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكاتب العربي، بيروت، لبنان (د.ط).

٣٥. المقتضي، للمبرّد أبو العبّاس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، (د.ط) (ط.د).

٣٦. النحو الوافي، د. عبّاس حسن، دار المعارف، مصر، ط٤.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلميّة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٥م.

التعليقات الختامية:

(١) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٣٣٥، وينظر: مغني اللبيب: ٢٣٧/١، شرح ابن عقيل: ٣٩٣/١.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٨/١.
(٣) المصدر نفسه: ٢٣٨/١، وينظر: رأي المبرّد في المقتضب: ٣٦٦/٢.
(٤) مغني اللبيب: ٢٣٨/١.
(٥) الكتاب: ٣٤٨/١.
(٦) المقتضب: ٣٦٦/٤.
(٧) الأحوال في النحو: ٤٦٦/١.
(٨) شرح الجمل لابن عصفور: ٢٧٢/٢ – ٢٧٣.
(٩) ينظر: شرح الرضي: ٢٥٦/١.
(١٠) وينظر: شرح الأشموني: ١٥٠/١.
(١١) ينظر: مغني اللبيب: ١٣١/١ – ١٣٢، والمطالع السعيدة: ٤٣٠.
(١٢) سورة الأنعام: ١٢٤.

(١٣) شرح التصريح: ٢٣٩/١، وينظر: أوضح المسالك: ٥١/٢، ونسبه ابن هشام للفارسي في المغني: ١٣١/١.
(١٤) المصدر نفسه: ٣٣٩/١.
(١٥) المصدر نفسه: ٣٣٩/١، وينظر: رأي ابن مالك في همع الهوامع: ٢٠٨/٣.
(١٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ٥٧٩/١.
(١٧) ينظر: المقتضب: ٣٣٤/٤.
(١٨) لم أقف على قائله وهو في ارتشاف الضرب: ٢٦٠/٢.
(١٩) المغني: ١٤٠/١، الهمع: ٣٠٨/٣.
(٢٠) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٦٠/٢.
(٢١) حاشية الأمير على المغني: ١١٧/١.
(٢٢) الخصائص: ٥٩/٣.
(٢٣) ينظر: شرح الرضي: ١٨٧/١، حاشية ياسين العليمي: ٣٣٩/٢.
(٢٤) ينظر: شرح الأشموني: ٢١٨/١.
(٢٥) شرح التصريح: ٣٣٩/١.
(٢٦) شرح التصريح: ٣٢٤/١، وينظر: شرح الكافية: ٦٨٧/٢، وشرح ابن عقيل: ٥٩/١.
(٢٧) شرح التصريح: ٣٤٥/١.
(٢٨) البيت من الخمس المجهولة، وينظر: الكتاب: ٣٨٣/١، وائتلاف النصرة: ٦٧.
(٢٩) ينظر: الإنصاف: ٤٦٣/٢، وشرح المفصّل: ٧٨/٣، وشرح الرضي: ٣٢٠/١.
(٣٠) مجالس ثعلب: ١٦٢.
(٣١) ينظر: البحر المحيط: ١٥٧/٣.
(٣٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٨٧/٢.
(٣٣) سورة فصّلت: ١١، ومنه: چڈژژڑچ سورة المؤمنون: ٢٢.
(٣٤) شرح التصريح: ٣٤٥/١، وينظر: التسهيل: ، حاشية الصبّان: ١٤٠/٣.
(٣٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٠/١.
(٣٦) شرح التصريح: ٣٤٥/١.
(٣٧) حاشية الصبّان: ١٤٠/٢.
(٣٨) ينظر: شرح التصريح: ٢٦٥/١، وينظر: شرح شذور الذهب: ٢٥٦، وشرح ابن عقيل: ٦٢٥/١، شرح الأشموني: ٢٤٢/١، وهمع الهوامع: ٨/٤.
(٣٩) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٩/١، وينظر: شرح الأشموني: ٢٤٣/١، وهمع الهوامع: ١٠/٤ــ ١١.
(٤٠) المصدر نفسه: ٣٧٠/١.
(٤١) المصدر نفسه: ٣٧٠/١، وينظر: رأي سيبويه في الكتاب: ١٩٥/١، وبقيّة الآراء في ارتشاف الضرب: ٣٣٥/٢، وجمع الجوامع: ١٠/٤ – ١١.
(٤٢) ينظر: تسهيل الفوائد: ١٠٨، وشرح الرضي: ٢١٨/١، وهمع الهوامع: ٢٣٧/١.
(٤٣) همع الهوامع: ٢٣٧/١، وهو هشام بن معاوية الضرير الكوفي (ت٢٠٩هـ) وينظر: ترجمته في طبقات الزبيدي: ١٤٧.
(٤٤) سورة الأنعام: ٤٨.
(٤٥) ينظر: شرح التصريح: ٣٧٨/١، وينظر: شرح ابن عقيل: ٦٤١/١.
(٤٦) سورة سبأ: ٢٨.
(٤٧) شرح التصريح: ٣٧٩/١، وينظر: أوضح المسالك: ٨٨/٢ – ٩٠، شرح الرضي: ٢٠٧/١، ارتشاف الضرب: ٣٤٨/٢، الأمالي الشجريّة: ٢٨٠/٢.
(٤٨) سورة النساء: ٧٩.
(٤٩) شرح التصريح: ٣٧٩/١، وينظر: أوضح المسالك: ٢٦٢/١.

(٥٠) المصدر نفسه: ٣٧٥/١، وينظر: شرح الأشموني: ٢٤٨/١.
(٥١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٣١/١.
(٥٢) سورة يوسف: ١٨.
(٥٣) ينظر: شرح الكافية: ٧٤٤/٢ ـ ٧٤٥.
(٥٤) البيت لطليمة بن خويلد الأسدي، ينظر: معجم الشواهد العربيّة: ٣١١/١، وشرح الأشموني: ٣٤٩/١.
(٥٥) نسب هذا البيت إلى كثير عزّة، ونسب إلى عروة بن حزام أيضًا، ينظر: الشعر والشعراء: ٦٢٣/٢.
(٥٦) نُسب إلى سويد بن خذاق، وإلى المغلوط بن بدل، وإلى المخبل السعدي، ينظر: معجم شواهد العربية: ١٠٢/١، وشرح الرضي: ٢٠٧/١.
(٥٧) سورة النساء: ٧٩.
(٥٨) سورة يونس: ٩٩.
(٥٩) ينظر: شرح التصريح: ٣٨٧/١، وينظر: ارتشاف الضرب: ٣٣٧/٢، والأشباه والنظائر: ٨٨/٢، وهمع الهوامع: ٤٠/٤.
(٦٠) شرح التصريح: ٣٨٨/١، وينظر: أوضح المسالك: ١٠١/٢.
(٦١) المصدر نفسه: ٣٨٣/١.
(٦٢) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٢٣.
(٦٣) ينظر: شرح الرضي: ٢٨٥/١.
(٦٤) الكتاب: ٣٦٣/٢.
(٦٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٦٣/٢، وينظر: المساعد لابن عقيل: ٤٢/٢، ضفاء العليل: ٥٣٩/٢، حاشية الخضري: ٢٢٩/١.
(٦٦) شرح الرضي: ٢١٥/١.
(٦٧) حاشية ياسين العليمي: ٣٨٨/١.
(٦٨) ينظر: التسهيل: ١١٢، ارتشاف الضرب: ٣٦٣/٢، همع الهوامع: ٤٠/٤.
(٦٩) ينظر: الخصائص: ٦٠/٣.
(٧٠) شرح الرضي: ٢١٥/١.
(٧١) المساعد: ٤٢/٢.
(٧٢) ينظر: شرح المقدّمة المحسبة: ٣١١/٢.
(٧٣) سورة البقرة: ٩١.
(٧٤) شرح الرضي: ٢١٥/١.
(٧٥) شرح التصريح: ٣٨٨/١.
(٧٦) حاشية ياسين العليمي: ٣٠٨/١، وينظر: حاشية حبان: ١٨٥/١.
(٧٧) البيت وردد في المقتضب: ٣٩٩/٤، خزانة الأدب: ٢٩٨/٢ ـ ٣٠٣.
(٧٨) شرح التصريح: ١٧١/٢، ينظر: أوضح المسالك: ٨٢/٣.
(٧٩) الكتاب: ٣١٥/١.
(٨٠) شرح التصريح: ١٧١/٢.
(٨١) شرح المفصّل: ١٠/٢.
(٨٢) ينظر: حاشية الصبّان: ١٥٤/٢، حاشية ياسين العليمي: ١٧١/٢.
(٨٣) شرح التصريح: ١٧١/٢، وينظر: المقتضب: ٢٢٧/٤، أوضح المسالك: ٨٢/٣.
(٨٤) شرح التصريح: ١٧١/٢.
(٨٥) شرح الجمل لابن عصفور: ٢٦/٢.
(٨٦) الكتاب: ١٢٠/١.

(٨٧) شرح التصريح: ١٧١/٢، وينظر: أوضح المسالك: ٨٢/٣، نسبة الصبّان في حاشيته إلى أبي علي الفارسي: ١٥٤/٢.

Abstract

The grammar is the pillar of the Arabic language and its shining head, and the care of this science has increased after being lifted by the visual school and followed by the Kufa school. The scientists became famous later. The objections and responses among the scholars emerged early. The objections in grammatical issues led me to study this at Sheikh Al-Azhari (905 AH), the research was based on the objections of Al-Azhari (905 AH) to the grammarians in the nouns in his book Explanation of the Authorization. He divided it on two topics. The first came with the following topics: Name (No) Where), and post the name after F brilliance.

The second topic, which included the following topics: the case between derivation and inertia, and presenting the case to the owner, and the worker in the confirmed case of the content of the sentence, and the movement of the caller in case it is added, and then concluded the research by mentioning the most important findings and observations reached by this study.